

الإحسان الإلهامي في الأشياء كما لا يرى

د. محمد الحبيب التيجاني

توفير الكفاية المتوسطة لكل فرد في المجتمع المسلم أولوية أساسية في نظام الإسلام، يتوسل إليها بالعمل، الذي يحتل، كعبادة، مرتبة الشعائر، مثل الصلاة والصوم والحج، يعاقب تعزيراً، من يمتنع عنه : ﴿ وقل : اعملوا، فسيرى الله عملكم، ورسوله، والمؤمنون ﴾ (التوبة 106) وفي حالة عجز الفرد عن مزاولة العمل، أو في حالة عجز الدولة عن توفير مناصب الشغل، لظروف طارئة، مؤقتة عادة ؛ يقوم بسد الحاجة البذل من لدن القادرين، أفراداً، أو دولة؛ وهذا هو الإحسان، الذي يتخذ مستويين : مستوى النافلة، أو الإحسان الاختياري، ومستوى الفريضة أو الإحسان الإلزامي؛ على سنن الإسلام في تقسيم تكاليفه إلى فريضة تلبي الحد الأدنى، ونافلة تمثل طموح المؤمن في القربى إلى الله عز وجل.

وإذا كان الإحسان الاختياري يتمثل في مجموعة من العقود : الهبة، الصدقة، القرض، الوصية، الكفالة، وفي مجموعة من التصرفات بالارادة المنفردة : النذر، الالتزام، الوعد؛ فإن الإحسان الإلزامي يتخذ ثلاث مستويات مناسبة مع الروابط الاجتماعية والسياسية : مستوى علاقة القرابة داخل الأسرة : (إحسان القرابة)، ومستوى علاقة المتساكنين والمؤمنين في المجتمع خارج القرابة : (إحسان

الأخوة والتساكن)، ومستوى علاقة المواطنين بالإمامة، كمنصب لرئاسة الدولة في المجتمع المسلم : (إحسان الإمامة).

ليس هدفي هنا أن أدرس النوعين من الإحسان، فالإحسان الاختياري سبق أن أخرجت عنه — سنة 1403 هـ / 1983 م — دراسة بعنوان : (نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية : دراسة تأصيلية عن الإحسان الاختياري)⁽¹⁾، لكنني أود — فقط — أن أقدم — صورة مركزة عن الإحسان الإلزامي بمستوياته الثلاثة.

وقبل البدء، أقدم نظرة عن الأسس والدعائم العقيدية، والخلقية، والاقتصادية، والسياسية — الاجتماعية، التي يستمد منها الإحسان وحدته، ويستقي منها تفسير جزئياته، وحماية قواعده.

I. — الأسس العامة للإحسان الإلزامي.

أولاً : الأساس العقيدي للإحسان.

العقيدة في الإسلام تصور عقلي وجداني عن الله تعالى والكون والإنسان، وعن العلاقة فيما بين هذه الأطراف؛ تتأسس عليه قواعد النظام الاجتماعي للحياة، وتدفع، بقوة وشوق، إلى الإنجاز، في الحياة اليومية؛ فالإيمان ليس تصوراً تأملياً، وإنما هو، قبل كل شيء، عمل واع، متجه نحو الله عز وجل : الإيمان بضع وسبعون باباً، فأدناها إمطة الأذى عن الطريق⁽²⁾.

من هذا التصور تستمد قواعد الإحسان، مثل باقي القواعد الشرعية، إلزاميتها، وحمايتها، ودفعها للإنجازي.

1) العقيدة مصدر للإلزام في الإحسان.

ينبع الإلزام من الربط، بعلاقة الحاكمية، بين الألوهية والربوبية من جهة، والعبودية من جهة ثانية :

— فالألوهية وَحْدَانِيَّةٌ فِي كُنْهِ الْوُجُودِ :

﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ (الأنعام 104)

﴿ ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير ﴾ (الشورى 9)
وكذلك في السلطة المهيمنة على شؤون الكون والحياة والأحياء، قديراً،
واجتماعياً :

﴿ والله يحكم، لا معقب لحكمه ﴾. (الرعد 41).
وثالثاً، في الاتجاه نحوها بالعبادة، بما فيها من خوف، ورجاء، ودعاء،
واستغاثة، ومحبة.

﴿ قل : إن كنتم تحبون الله، فاتبعوني، يحببكم الله ﴾. (آل عمران 31).
ب — والربوبية رعاية الله، عز وجل، للحياة والأحياء، بواسطة النظام
الطبيعي، الذي وضعه الله عز وجل، وبواسطة النظام الاجتماعي، الموحى به عن
طريق الرسل، وخاتمهم : محمد بن عبد الله عليهم الصلاة والسلام : فالربوبية
رعاية، بينا الألوهية هيمنة :

﴿ رب العالمين، الذي خلقني فهو يهدينى، والذي هو يطعمني ويسقينى،
وإذا مرضت فهو يشفين ﴾. (الشعراء 75).

ج — والعبدية : نوعان : عبدية إيجاد، أو خلق، وهي عبدية جبرية، لا
دخل للإرادة الإنسانية، أو غيرها، فيها :

﴿ وله أسلم من فى السماوات والأرض طوعاً وكرهاً ﴾ (آل
عمران 82).

وعبدية اختيارية، أو عبدية المنهج فى الحياة، تنبع من شهادة الحق : لا
إله إلا الله، محمد رسول الله؛ وهذه عبودية يجتمع فيها الخضوع، والطاعة الباطنة،
والمحبة، وتحقق من خلال العبادة، كهدف من خلق الإنسان، بوصفه خليفة
عن الله فى الأرض :

﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ (الذاريات 56)، اتق المحارم
تكن أعبد الناس⁽³⁾.

د — والحاكمية أثر للألوهية، كسلطة مهيمنة في شؤون الأحياء على المستوى الاجتماعي، وأثر للربوبية كمرعاة للحياة بواسطة الوحي، يلتزم العبد، عند نطقه بشهادة الحق : أن يكون في حياته وفق مقتضياتها، أعني : أن يكون خاضعاً لله تعالى ظاهراً وباطناً، وأن تكون محبته لله فوق وقبل كل شيء : ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ﴾ (يوسف 40) لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئتُ به⁽⁴⁾.

(2) العقيدة مصدر لحماية الإلزام في الإحسان.

رفض الإحسان يرتب عدة جزاءات في الدنيا والآخرة.

أ — رَفُضُ إلزامية الإحسان يَرْتَبُ جزاءً بعقوبة الردة، لأن هذا الرفض يعني رفض الآيات والأحاديث الواردة بالزكاة، والإحسان عموماً، ورفض القرآن أو السنة ردة، تعاقب بالإعدام : من بدل دينه فاقتلوه⁽⁵⁾.

ب — الاعتراف بالإنزامية قواعد الإحسان ثم الامتناع عن التنفيذ أو إهماله، يُرْتَبُ جزاءً بالفسق، وعقوبته : التعزير، حسب اجتهاد الإمام؛ أو جزاءً بالردّة، وعقوبتها الإعدام، كما سبق، على الخلاف⁽⁶⁾ بين المفسرين والفقهائ فيمن يؤمن بالوحي، ثم يمتنع عن تطبيقه كلاً أو بعضاً، هل هو عاص فاسق، وهذا هو مذهب ابن جرير الطبري، والقاضي أبي بكر ابن العربي، وأبي عبد الله القرطبي، وآخرين؛ أو هو كافر مرتد، وهذا هو مذهب ابن كثير، وسيد قطب وعدد آخر من المفسرين والفقهائ، باعتبار أن الفرق ليس كبيراً بين من يتوصل بإعلان ضريبة من الدولة، فينكر على الدولة حقها في فرض الضريبة، وبين آخر يتوصل بهذا الإعلان، فيعترف للدولة بحق الفرض، لكنه يمتنع عن الأداء، أي ينكر على الدولة حقها في أن تتوصل منه بمبلغ؛ وفي هذا السياق وصف القرآن من يمتنعون عن أنواع من الإحسان : بصفة مكذّبين بالدين : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالْدينِ، فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ، وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾. (الماعون 1).

ج — الممتنع عن تطبيق قواعد الإحسان بعامة يعاقب — إضافة إلى ما سبق — عقاباً إلهياً مباشراً، في الحياة الدنيا، وهنا ذكر القرآن والسنة عدة صور

لهذا العقاب منها ما تضمنته هذه الآية : ﴿ ضرب الله مثلاً : قرية كانت آمنة مطمئنة، يأتيها رزقها رغداً من كل مكان، فكفرت بأنعم الله، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ (النحل 112).

د — الامتناع يعاقب، أيضاً، عقاباً أخروياً، وقد نص القرآن على أن من ييخلون بواجب الإحسان يعذبون بأموالهم التي بخلوا بها يوم القيامة :

﴿ ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، بل هو شر لهم، سيطوَّقون ما بخلوا به يوم القيامة ﴾. (آل عمران : 180).

ويقول الرسول (ص) : ما من أحد، لا يؤدي زكاة ماله، إلا مثّل له يوم القيامة شجاعاً أقرع، حتى يطوق عنقه⁽⁷⁾.

(3) العقيدة دافعة إلى الإحسان.

تدفع العقيدة إلى الإحسان بواسطة الثواب الأخروي، والثواب المادي العاجل، والثواب الروحي العاجل :

أ — ففي الثواب الأخروي للإحسان نجد القرآن يقيم الجزاء على قاعدتي العدل والإحسان، بإحصاءات بالغة الدقة لما سبق للإنسان أن قدّم، فالحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، في الإنفاق في سبيل الله، إلى ما لا يحصى في أبواب الصبر :

﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾. (الزمر : 11)؛ وبما أن الإحسان صبر، حيث يمارس المسلم ضغطه على النفس المُحبّة للمال، ابتغاء رضا الله ومحبته، عن طريق إنقاذ الغير ومساعدته، فإنه بهذه الصفة، يجد دافعه في الثواب الذي يجعل اللقمة الواحدة المتصدق بها في حجم جبل أُحد، كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام⁽⁸⁾.

ب — وفيما يخص الثواب المادي العاجل، نجد القرآن ينص على أن الإحسان بالمال يكون سبباً في الزيادة بهذا المال : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ (إبراهيم 9)

والشكر : استعمال النعمة فيما خلقت له، وقد خلق الله المال لتلبية حاجات الناس بصفة الأجر عند العمل، ولصفة الإحسان عند العجز.

ج — وفيما يخص الثواب الروحي العاجل، نجد القرآن يُبشِّرُ : أن للمحسنين معية الله تعالى، التي تعني الإمداد بالتوفيق، والحفظ، والرعاية، وأنه للمحسنين محبة الله وولايته : ﴿ وان الله لمع المحسنين ﴾. (العنكبوت : 69) ﴿ وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين ﴾. (البقرة : 194).

كما نجده يبشر المتقين، بما تتضمن التقوى من إحسان وغيره : أن لهم نوراً يمشون به في الحياة الدنيا، يفرقون بين الحق والباطل تلقائياً ﴿ إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً ﴾. (الأنفال : 29). ﴿ ويجعل لكم نورا تمشون به ﴾. (الحديد : 27).

ثانيا : الأساس الأخلاقي للإحسان.

الأخلاق في الإسلام هي الالتزام الباطن، قبل كل شيء، بأوامر الشريعة ونواهيها، باعتبار أن ما ينصب عليه الأمر هو الخير، وأن ما ينصب عليه النهي هو الشر؛ هذه الأوامر والنواهي تتكامل مع المعرفة الخلقية المغروزة في الإنسان، تركيها، وتحميها من الانحراف.

تقدم الأخلاق ثلاث دعائم للإحسان، في المنطلق، وفي الكمية والكيف، وفي كيان المحسن.

1) دعم الأخلاق لمنطلق الإحسان.

في الاسلام مجموعة من القيم، ينطلق منها الإحسان، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف : قيم للفرد، وقيم للجماعة، وقيم للدولة :

أ — ففيما يخص قيم الفرد، نجد، في منطلق الإحسان : الذكر، والخوف، والرجاء، والصبر، والشكر، ومحبة الله، والزهد.

فالذكر : أن يستحضر المسلم أنه أمام وجود الله، عز وجل، وأمام هيمنته على شؤون الكون والناس، وأمام أوامره ونواهيها، فيكون ذلك دافعا إلى الطاعة،

بما فيها طاعة أوامر الإحسان ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ .
(الأحزاب : 41).

والخوف تألم القلب بسبب توقع مكروه استقبالاً، وهو يرتبط بالمعرفة، فمن يعرف قدرة الله تعالى على كل شيء، وهيمنته على كل شيء، يخشاه في أوامره كلها، بما فيها ما يتصل بالإحسان : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ .
(فاطر : 28).

والرجاء هو السكون إلى فضل الله، عز وجل، مع الاستجابة الباطنة والظاهرة لأوامر الله تعالى، ووصاياه، بما فيها ما يتصل بالإحسان أيضاً ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَاجَرُوا، وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ﴾ . (البقرة : 216).

والصبر هو الانتصار على دواعي الشهوة، ابتغاء تنفيذ أوامر الله تعالى ونواهيه؛ والصبر نوعان، صبر على الطاعة بتحمل تكاليفها، وصبر عن المعصية، بتحمل آثار عدم الاستجابة لدواعي الشهوة، وكلا النوعين مفيد للإحسان، الذي لا يتم إلا بعد الانتصار على الشح، كميل مفرط، للاحتفاظ بالمال، وعدم إيقافه في سبيل الله : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ، وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ، وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ﴾ (البقرة 267).

والشكر استعمال النعمة فيما خلقت له من أهداف الشارع الحكيم، والمال وجد لأداء الواجبات، وسد الحاجات، في شكل الأجر الكافي، أو في شكل الإحسان عند العجز.

ومحبة الله تعالى من الميل نحو الخالق المنعم، في شعور بالارتياح، والمتعة الباطنة، وهي محبة لا تدع مجالاً لغير الاستجابة لأوامر الله تعالى ونواهيه، عندما تدق ساعة الاختيار، وهذا ما يوفر التلقائية في التنفيذ، سواء فيما يتصل بالإحسان أو بغيره.

والزهد هو الثقة بما في يد الله، عز وجل، وعدم انشغال الباطن بذات اليد، حتى لا يَطغى ذلك الانشغال فيحول دون تنفيذ أوامر الله ونواهيه، المتصلة

بإنفاق المال، ابتغاء وجه الله تعالى : ليس الزهد في الدنيا بتحريم الحلال، ولا في إضاعة المال، ولكن الزهادة ألا تكون بما في يدك أوثق منك بما في يد الله⁽⁹⁾.

ب — وفيما يخص أخلاق الجماعة، نجد، في منطلق الإحسان : الأخوة في الله، والمحبة في الله، والتراحم، والتسابق إلى الخيرات :

فالأخوة في الله رابطة توجد بين شخصين أو أكثر بمجرد اشتراكهما في الانتماء إلى منهج الله تعالى، وهي ترتب حقوقاً، منها التكافل الاقتصادي، الذي يحققه الإحسان، وقد قدّم الرسول (ص) في الحقوق الاقتصادية للأخوة مثال الأشعرين :

إن الأشعرين كانوا، إذا أُرْمِلُوا في الغزو، أو قُلَّ طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه في إناء واحد، بالسوية، فهم مني، وأنا منهم⁽¹⁰⁾.

والحبة في الله تعالى رابطة تؤكد علاقة الأخوة، تجعل المؤمن يستشعر الميل نحو أخيه، على أساس التزام كل منهما بمنهج الله في الحياة؛ هذه المحبة تختفي بها مشاعر الأثرة، لتحل محلها مشاعر المشاركة، والإيثار؛ ولقد مدح القرآن الأنصار، لما تحابوا مع المهاجرين، وآثروهم على أنفسهم؛ ﴿يحبون من هاجر إليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا، ويؤثرون على أنفسهم، ولو كان بهم خصاصة﴾ (الحشر 9).

والتراحم أن يرحم المسلمون بعضهم بعضاً، وأن يرحموا غير المسلمين، على المستوى الاقتصادي، وغيره، فالرسول (ص) قال : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله، عز وجل⁽¹¹⁾.

والتسابق، إلى الخيرات هو التنافس النظيف، من أجل الاستجابة إلى إرادة الله، عز وجل، في البذل في سبيل الله؛ ولقد تنافس أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب (ر) في الإنفاق يوم الإعداد لغزوة تبوك (9 هـ / 631 م)، قال عمر :

أمرنا رسول الله (ﷺ) يوماً أن نتصدَّق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر، إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله (ﷺ)، ما أبقيت لأهلك؟ قلت : مثله، وأتى أبو بكر (ر) بكل ما عنده، فقال له رسول الله (ﷺ) : ما أبقيت لأهلك؟ قال : أبقيت الله ورسوله. قلت لا أسابقك إلى شيء أبداً⁽¹²⁾.

ج — وفيما يخص أخلاق الدولة، نجد، في منطلق الإحسان، مُحَلِّقِينَ : ألا تقصر الدولة تداول المال على الأغنياء، فتوجد، بذلك، الحرمان، وتنمي الفوارق الطبقيّة داخل المجتمع، والأمة المسلمة، والثاني، القيام بأعمال البر الدولي خارج الأمة :

﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم، وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين ﴾. (المتحنة 8).

2) دعم الأخلاق للإحسان في الكم والكيف.

يتدعم الكم في الإحسان من خلال خلق إنفاق الفضل، أي ما يزيد عن حاجة المالك يومياً، أو شهرياً، أو سنوياً، حسب مواعد الدخول :

يابن آدم، أن تبذل الفضل خير لك، وأن تمسكه شر لك⁽¹³⁾ ويتدعم الكيف من خلال خلق البذل مما يحب المالك. ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ (آل عمران 92).

3) دعم الأخلاق للإحسان في كيان المحسن.

يتدعم كيان المحسن، فيزداد إحسانه، ويصفو من حظوظ النفس، من خلال عمليتي التطهير والتزكية، اللتين تحدثهما الطاعة، في ذات المحسن :

أ — فالتطهير، كأثر للإحسان، ينصبُّ على أثر المعصية، أي الران، كما سماه القرآن : ﴿ كلا، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾ (المطففين 14).

كما ينصب على الاستعدادات الشهوانية التي تعارض البذل في سبيل الله، تعالى، كالشح.

﴿ وأحضرت الأنفس الشح ﴾ (النساء 127).

﴿ ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (الحشر 9).

ب - والتزكية، كنمو في ملكات النفس، يتم بالترقي من مرحلة النفس الأمارة بالسوء، المندفعة نحو الإشباع الحيواني غير المضبط، إلى النفس اللوامة، التي تدفع صاحبها إلى الندم والتوبة، للتوافق مع إرادة الله، عز وجل، التشريعية، ثم إلى النفس المطمئنة التي يصبح فعل الخير لها عادة، لا تحتاج فيه لجهد مقاومة الشهوات، هذه التي تتلقى من الله تعالى، كجزاء، إصلاح البال، والسكينة، والنور : ﴿ هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين، كيزدادوا إيماناً مع إيمانهم ﴾. (الفتح 4).

إن نمو الكيان يؤثر تأثيراً تبادلياً لا متناهياً في الإحسان، فكلما زاد التطهير والتزكية في الذات، زاد الإحسان، وكلما زاد الإحسان زادت التزكية والتطهير، وهكذا دواليك.

ثالثاً : الأساس الاقتصادي للإحسان.

الاقتصاد الإسلامي مذهب يضم القواعد التي تنظم الحياة الاقتصادية من إنتاج، وتوزيع، واستهلاك؛ انطلاقاً من العقيدة الإسلامية، ومبادئها، وأهدافها العامة.

ويقدم الاقتصاد الإسلامي عدة دعائم للإحسان على مستويات الإنتاج والتنمية، والتوزيع، ووظيفة النقد :

1) الإنتاج والإحسان.

الإنتاج، في الفكر الإسلامي، إيجاد منفعة اجتماعية عن طريق بذل مجهود بشري، واستغلال طاقات وموارد، قياماً بواجب العبادة لله تعالى في الأرض : الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل، الصائم النهار⁽¹⁴⁾.

ونتيجة لمفهوم العبادة، ينحصر الإنتاج في دائرة الطيبات، فالمسلم لا ينتج

خمرًا، ولا يربي خنازير، ولا يتاجر في أعراض النساء أو في المخدرات؛ لأنه يهدف، من وراء الإنتاج، إلى تحقيق معنى الخلافة عن الله في الأرض، حيث تتوفر نعم الله تعالى على خلقه، فينتج نحو الرضا والشكر والمحبة، كعلاقة بين الخالق المنعم، والمخلوق المتلقي :

﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً، واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون ﴾ (النحل 114).

ومن جهة ثانية، يلقي مفهوم العبادة على الإنتاج توجهاً إيجابياً، في الهدف، وفي المجال، فيدخل في الحساب الربح المدخر للعالم الآخر بالأضعاف المضاعفة، بدلاً من الربح العاجل وحده : ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ (الزمر 11).

وأيضاً، يتحدد المجال بالحاجات الملحة للمجتمع المسلم، فلا : يتجه الانتاج نحو مواد التجميل مثلاً على حساب الأدوية، والملابس، والغذاء؛ ويتبع ذلك حرص المنتج على الإتقان، كقيمة اقتصادية، وعلى مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، في مجال الانتاج، حتى يرحم الناس بتوفير المنتجات بأسعار مناسبة : خير الناس أنفعهم للناس⁽¹⁵⁾.

2) التنمية والإحسان.

التنمية في الإسلام هي زيادة الإنتاج، وترقية ذاتية الإنسان فكرياً، وخلقياً، وروحياً، ليحقق الخلافة عن الله تعالى في الأرض :

إن قامت الساعة، وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها⁽¹⁶⁾.

تحتاج التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى عنصرين : معنوي، ومادي.

أ — فالعنصر المعنوي في التنمية بواقع العالم الإسلامي هو الوحدة في نظام الحياة، الذي يبعد التوتر عن النفسية المنتجة، فالمسلم الذي يعمل في صناعة الخمر، مثلاً، يعاني من توتر حاد بين ما يؤمن به، وبين واقعه، وهذا التوتر يؤثر

على إنتاجيته من غير شك؛ وإزالة التوتر لا تتأتى إلا من خلال تطبيق الإسلام، كنظام شامل لكل مرافق الحياة، وخاصة ما يتصل بالإحسان، أي بحقوق الضعفاء في المجتمع المسلم، باعتبارهم اليد العاملة، ومن يقومون بالخدمات الأساسية في الأمة؛ فالله، عز وجل، يقول في حديث قُدسي: «ابغوني في الضعفاء، فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم»⁽¹⁷⁾.

وإذن : فمقتضيات التنمية في الإسلام من تقوية نفسية المنتج، وتنشيط الشغيلة، وتوفير القوة الشرائية بيد الضعفاء، كل هذه تفرض الإحسان فرضاً.

ب — والعنصر المادي للتنمية وهو توفر رأس المال، والأرض، وقاعدة المستهلكين، التي تمكن من تصريف الإنتاج؛ والإحسان يوفر هذه العناصر كلها؛ فالزكاة، مثلاً، يمكن أن تساهم في تراكم رأس المال، وقد كان الخليفة عمر بن الخطاب يوصي عمال الزكاة : «كُرِّرُوا عليهم (المستحقين) الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل»⁽¹⁸⁾، وصنَّع كراء الأرض — لدى بعض المذاهب الفقهية — يقدم وسيلة فعالة لتمكين من لا أرض لهم مما يحتاجون من الأرض الزراعية :

من كان له فضل أرض، فليزرعها، أو لينحها أخاه، فإن أئى فليمسك أرضه⁽¹⁹⁾ وتوزيع أموال الإحسان بعامه يوفر القدرة الشرائية بيد فئة واسعة من المجتمع، تكفل موازنة الإنتاج بنمو الطلب، فلا تقع أزومات الكساد والمخزون، ويتم الإسراع في الدورة الاقتصادية، ويتحقق الازدهار الاقتصادي.

3) جهاز التوزيع والإحسان.

يتركب جهاز التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، وعلى خلاف الاقتصاد الوضعي، من أربعة عناصر، هي : العمل، ورأس المال، والأرض، والحاجة.

أ — فالعمل هو العنصر الأساسي لتوزيع الدخل، وهو يكافأ إما بأجر محدد مضمون، كما هو الحال بالنسبة للأجير، والموظف العمومي، وإما بأجر غير محدد، وقابل للربح والخسارة، كما هو الحال في المضاربة كشركة بين رأس المال والعمل.

ب - ورأس المال النقدي يكافأ بأجر غير محدد، ومحمّل للربح والخسارة، ولا تجوز مكافأته بأجر محدد مضمون، لما فيه من كراء النقود، وهو ربا محرم.

ورأس المال الاستهلاكي كالبدور والأسمدة تكافأ بأجر محدد عن طريق الشراء، كما تكافأ بأجر محتمل، إذا دخلت ميدان الإنتاج على ملكية صاحبها.

ج - والأرض، كرأس مال، تكافأ بأجر محتمل، كما هو الحال بين رب الأرض والمزارع في عقد المزارعة، ولا تكافأ بأجر محدد لدى بعض المذاهب الفقهية، كالظاهرية، لأن ذلك ربا محرم، مثله مثل كراء النقود.

د - أما الحاجة فتعتبر عامل توزيع على مستويين :

— ألا يوجد دخل أصلاً، وهنا يستحق المحتاج، العاجز عن العمل، كفاية حاجته، من وسائل الاحسان المتعددة، وهذه حالة الفقر.

— أن يوجد دخل غير كاف، وهنا يأخذ المحتاج ما يسدّ به بقية حاجته، وهذه حالة المسكنة : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ... ﴾ (التوبة 60)⁽²⁰⁾.

4) وظيفة النقد والإحسان.

النقد ظاهرة اقتصادية وجدت مع اقتصاد المبادلة، لما أصبح المنتج يعرض إنتاجه للبيع، وقد مر بعدة تطورات، فقد كان لدى البعض جلوداً، ولدى آخرين أسنان فيلة، قبل أن يصبح معدناً، أوراقاً نقدية.

وظيفة النقد في الاسلام قياس قيمة الأشياء، فكما تقاس الأطوال بالتر، تقاس قيمة أرنب اصطاده صياد بالنقد، فيقال : إن ثمنه عشرة دراهم مثلاً.

والمقياس من طبيعته أن يظل ثابتاً لا يتغير، فلو كان المتر يتذبذب بين 90 سم و 110 سم، لما كان مقياساً، ونفس الشيء في النقد، فإذا تذبذب في القيمة بين الارتفاع في حال الانكماش، أو الانخفاض في حال التضخم، فقد طبيعته، وبالتالي وظيفته في قياس القيم.

وعن طريق هذه الوظيفة، يمارس وظيفة أخرى، هي التوسط في المبادلات، فعوضاً عن مبادلة ثورين مقابل سيارة، يبيع المالك ثورين، ليحصل على النقد، ثم يدفع النقد ليحصل على السيارة.

فالنقد في الإسلام ثمن، وليس سلعة من السلع، كما هو الحال في النظرية الغربية الربوية، يقول أبو عبد الله بن قيم الجوزية : «والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً، مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض، كالسلع، لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة»⁽²¹⁾.

إن وظيفة النقد في الفكر الإسلامي تحافظ على ثبات قيمته، وينضاف إلى ذلك وسائل إحسانية ثلاثة، تساهم في الحفاظ على ثبات القيمة :

أ — الإحسان يجعل القرض دون مقابل، وهذا يلجم التضخم، كنتيجة لارتفاع كلفة الإنتاج.

ب — الزكاة تفترض اقتطاعاً سنوياً من الثروة، وهذا يضطرها إلى الدخول بمجال الاستثمار، ومادام الاستثمار الربوي ممنوعاً؛ فإن نوعية الاستثمار، التي تبقى، هي المشاركة، التي تحول دون التضخم، لأنَّ عرض النقود فيها يرتبط بالإنتاج.

ج — الإحسان بعامة يفترض اقتطاعاً من فاضل مال الأغنياء، وتصريفه إلى يد الفقراء، حيث يصرف المال في الحاجات الأساسية، وهذا يمنع الوسائل النفسية للتضخم.

رابعاً : الأساس السياسي والاجتماعي للإحسان.

للدولة في الإسلام عدة وظائف اقتصادية، واجتماعية مرتبطة بالجانب الاقتصادي، تدعم الإحسان :

1) ففي الوظائف الاقتصادية تعرف الدولة المواطنين بواجباتهم الإحسانية، على مستوى القرابة، وعلى مستوى التساكن والأخوة، وعلى مستوى الإمامة؛

لأن هذا من باب التبليغ كمهمة أساسية من مهام الدولة المسلمة، ثم تراقب مدى الالتزام، وتُلزِم، بما لها من سلطات وقوى، من لم يمثل. كما أن على الدولة أن تحمي القوى الشرائية لأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، عن طريق مراقبة دور النقود الإسلامي، والحيلولة دون أن تصبح النقود سلعة، ومحاربة الوسائل التي تؤدي إلى التضخم، كالربا، والاحتكار، وكثرة الوسائط بين المنتج والمستهلك.

(2) وفي الجانب الاجتماعي — الاقتصادي، تقوم الدولة بالمهام التالية :

أ — محاربة الترف، باعتباره طغياناً للمال في الحياة الاجتماعية؛ حيث يظهر اللهو والعبث، وتخريب القيم؛ وفي هذا السياق منع الإسلام الميسر، ومجالس الغناء الفاجر، ومنع لبس الحرير والذهب على الرجال، ومنع استعمال أواني الذهب والفضة :

﴿ وكذلك ما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها : إنما بما أرسلتم به كافرون ﴾ (سبا 34).

ب — تقريب الفوارق بين الفئات الاجتماعية، بالضغط على الدخول المرتفعة، ورفع الدخول المنخفضة.

ج — محاربة الجريمة عن طريق توفير الشغل وتحقيق الكفاية للعاجزين عن العمل، بعد توفير منهج التربية.

د — تحقيق السلم الاجتماعية العامة، بدلاً من الصراع الطبقي.

II. — إحسان القرابة.

إحسان القرابة هو حق النفقة الذي يجب بمقتضاه للقريب المحتاج كفاية حاجته على قريبه الغني؛ هذا الحق يتحدد بنطاق شخصي وكمي، وينضبط بضوابط تحول دون أن يصبح الإحسان مدعاة للكسل والبطالة.

أولاً : النطاق الشخصي لإحسان القرابة.

القرابة ثلاثة أنواع : قرابة الأصول، وقرابة الفروع، وقرابة الحواشي :

(1) — قرابة الأصول من أب وجد، وإن علا، أو أم وجدة وإن علت،
تجب لهما النفقة على الأبناء، لأمر القرآن بالإحسان إلى الوالدين : ﴿ واعبدوا
الله، ولا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين إحساناً ﴾. (النساء 36).

والوالد أو الأب هو من كان سبباً في إيجاد شخص مباشرة أو بواسطة،
والأم مثل ذلك؛ فالقرآن يسمي الجدات أمهات إلى جانب الأم : ﴿ حرمت
عليكم أمهاتكم ﴾. (النساء 23).

يقول ابن حزم الظاهري : يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له،
ولا عمل بيده، مما يقوم به على نفسه، من أبويه، وأجداده، وجداته، وإن
علوا⁽²²⁾.

(2) — وقرابة الفروع من ابن وإن سفل، وبنت وإن سفلت، تجب لهما
النفقة على الأصول، قالت هند زوجة أبي سفيان : يا رسول الله، إن أبا سفيان
رجل شحيح، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وبني، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم،
فهل عليّ في ذلك من جناح؟ فقال :

خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف⁽²³⁾.

والولد أو الابن يطلق على الولد المباشر، وعلى غير المباشر، فالقرآن ينص،
﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾. (النساء 11).

والرسول (ﷺ) سمي حفيده الحسن بن علي (ر) ابناً له :

إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من
المسلمين⁽²⁴⁾.

(3) وقرابة الحواشي من عم وابن عم وما إليهما تجب لهما النفقة على
قرابتهم، لقول الله تعالى : ﴿ فآت ذا القربى حقه ﴾. (الروم 38).

ويختلف المعيار، الذي به تجب نفقة الحواشي، هل هو القرابة الوارثة،
كما عند الحنابلة، أو هو القرابة ذات الرحم⁽²⁵⁾ المحرم⁽²⁶⁾، كما عند الحنفية، أو هما
معاً، كما عند الظاهرية، الذين يستعملون الآيتين معاً : آية الإرث، وآية الرحم
المحرم : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (البقرة 231). ﴿ وأولو الأرحام بعضهم

أولى ببعض في كتاب الله ﷻ (الأحزاب 6)؛ فالذي يخرج عن نطاق النفقة، لدى الظاهرية، هو من لم يكن لا وارثاً، ولا ذا رحم محرم، وبذلك يتحقق من جهة تطبيق النصوص، ومن جهة ثانية مقاصد الشارع في التكافل العائلي.

ثانياً : النطاق الكمي لإحسان القرابة.

يتحدد النطاق الكمي من خلال مشمولات حق النفقة لغة وشرعاً، ومن خلال حجم هذا الحق :

(1) — يشمل حق النفقة :

أ — الطعام والإرضاع في حالة الصبا.

ب — الكسوة، ويدخل فيها الغطاء والوطاء.

ج — السكنى وما يلزمها من تجهيزات المنزل.

د — التطبيب عند المرض، وما يلزمه من فحوص وتحليل.

ع — الخدمة إذا كان الشخص لا يستطيع أن يخدم نفسه.

و — الإعفاف بتزويج من يستحق النفقة، والإنفاق على زوجته.

ز — التعليم وما يتطلبه من مصاريف.

ح — أداء الواجبات الدينية كالصلاة والحج، فيجب توفير الماء للوضوء، والغسل، والمصاريف اللازمة للحج.

(2) — ويتحدد حجم النفقة من خلال المقدار الذي تتحقق به الكفاية المتوسطة حسب ظروف المجتمع وعوائده، فقد قال الرسول ﷺ لزوجة أبي سفيان لما شكت إقتاره : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف⁽²⁷⁾.

وكذلك، من خلال مدة الإنفاق التي تمتد ماامتدت الحاجة كسبب موجب للإحسان، بقطع النظر عن البلوغ، أو القدرة على الكسب، كما هو مذهب الحنابلة⁽²⁸⁾.

ثالثاً : ضوابط إحسان القرابة.

تتكون هذه الضوابط من : يسار المحسن، وإعسار المحسن إليه، وعجز المحسن إليه عن الكسب، واتحاد الدين بين المحسن والمحسنين إليه في بعض الأحوال :

(1) فالمحسن يشترط فيه أن يكون له ما يكفيه وفاضل، حسب مواعد الدخول اليومية، أو الشهرية، أو السنوية؛ فإذا لم يكن كذلك، فإنفاقه على نفسه أولى من إنفاقه على الغير، قال الرسول (ﷺ) : ابدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء، فلذي قرابتك⁽²⁹⁾....

(2) والمحسن إليه يشترط فيه أن يكون محتاجاً؛ فإذا كان له مال، فنفقته في ماله، حتى لا يكون إثراء على حساب الغير، وذلك منافع للعدالة.

(3) كما يشترط في المحسن إليه — إذا لم يكن الوالدین أو أحدهما — أن يكون عاجزاً عن الكسب، فإذا كان قادراً على كسب ما يكفيه، لم تجب نفقته على أحد، ويلزم، ولو بالعقوبة تعزيراً، أن يعمل ويكسب قوته؛ فالعمل واجب في الاسلام :

﴿وقل : اعملوا، فسيرى الله عملكم، ورسوله، والمؤمنون﴾
(التوبة 106).

والرسول (ص) يقول : طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة⁽³⁰⁾.

وفي هذا الإطار، حرم الإسلام الإحسان إلى القادر على الكسب، كما حرمه إلى الغني : لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي⁽³¹⁾.

وقد عدّ الشارع عدة حالات بمثابة القرينة غير القاطعة على العجز عن الكسب، وهي : الصغر، والأنوثة، والعاهة، وطلب العلم؛ فمن وجد بإحدى هذه الحالات وجبت نفقته على قرابته، إلا أن يثبت أن له مالاً يكفي حاجاته.

(4) ويشترط في قرابة الحواشي أن يتحد الدين بين المحسن والمحسن إليه، فإن اختلفا ديناً، فلا تجب النفقة؛ أما في قرابة الولاد، أي الأبوة والبنوة، فاتحاد

الدين ليس بشرط، لأن القرآن لم يبلغ المصاحبة بالمعروف، بما فيها النفقة، فيما يخص الأبوين :

﴿وإن جاهدك علي أن تشرك بي ما ليس لك به علم، فلا تطعهما، وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾⁽³²⁾. (لقمان 14).

II. — إحصان الأخوة والتساكن.

يقوم إحصان الأخوة والتساكن على وجوب كفاية حاجة المحتاج، لسبب غير القرابة، وإنما لرابطة الأخوة في الله والإنسانية، ولرابطة التساكن في المجتمع، هذا الإحصان يضم ما ينتج عن حقوق الاضطرار، والضيافة، وجمع المحصول الزراعي، وقسمة الشركة، والجوار، وانتفاع الحاجة؛ كما يضم ما ينتج عن الكفارات بأنواعها المختلفة :

أولاً : إحصان الضرورة.

الضرورة حالة تتهدد فيها حياة الشخص من جراء فقدان وسيلة العيش الأساسية، كالطعام والشراب، لمدة تزيد على اليوم، بما فيه من ليل ونهار؛ هذه الحالة توجب على من له فاضل عن كفايته الأساسية أن يحسن إلى المضطر بما يخرج من حالة الضرورة :

﴿ولا تقتلوا أنفسكم، إن الله كان بكم رحيماً﴾. (النساء 29) أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع، فقد برئت منهم ذمة الله تعالى⁽³³⁾.

وقد ورد عن الرسول (ﷺ) عدة أمثلة لإحصان الضرورة، أباح فيها الرسول (ﷺ) للمضطر أن يحلب ماشية الغير، وأن يأخذ من ثمار بستان الغير، بالقدر التي يخرج من حالة الضرورة، ولا يجاوزها :

— إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها، فليستأذنه، فإن أذن له، فليحتلب، وليشرب، وإن لم يكن فيها، فليصوت ثلاثاً، فإن أجاب فليستأذنه، فإن أذن له، وإلا فليحتلب، وليشرب، ولا يحمل⁽³⁴⁾.

إذا مر أحدكم بحائط فلياكل، ولا يتخذ خُبنة⁽³⁵⁾.

إن عدم الإحسان إلى المضطر يرتب مسؤولية جنائية عند العمد، فتكون العقوبة قصاصاً، كما يرتب مسؤولية مدنية، تعوّض بالدية، عند انعدام القصد الجنائي، قال ابن حزم الظاهري شارحاً الأثر الوارد عن عمر بن الخطاب (ر) :

أن رجلاً استسقى على باب قوم، فأبوا أن يسقوه، فأدركه العطش، فمات، فضمنهم عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ديته⁽³⁶⁾، قال : «القول في هذا عندنا، هو : أن الذين لم يسقوه، إن كانوا يعلمون أن لا مال له البتة إلا عندهم، ولا يمكن إدراكه أصلاً، حتى يموت، فهم قتلوه عمداً، وعليهم القود⁽³⁷⁾، بأن يمنعوا الماء حتى يموتوا، كثروا، أو قلوا، ...، فإن كانوا لا يعلمون ذلك، ويقدرّون أنه سيدرك الماء، فهم قتلة بالخطأ، وعليهم الكفارة، وعلى عواقلهم الدية، ولا بد»⁽³⁸⁾.

ثانياً : إحسان الضيافة.

الضيف محتاج، عابر سبيل، أو مقيم بنفس البلدة، يطلب كفاية حاجته، في المبيت، أو الطعام، أو التزود لمتابعة السفر، من فرد واحد، أو جماعة؛ وإجابته فريضة من الفرائض لقول الرسول (ﷺ) : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»⁽³⁹⁾.

حمى الإسلام إحسان الضيافة بعدّة جزاءات، منها :

(1) التنفيذ المباشر للحق الإحساني من طرف الضيف نفسه؛ حيث يضع يده مباشرة على ما يسد حاجته من أموال المضيف، قال الرسول (ﷺ) : أيما ضيف نزل بقوم، فأصبح الضيف محروماً، فله أن يأخذ بقدر قراه ولا حرج⁽⁴⁰⁾.

(2) للضيف أن يقاضي مضيفه أمام المحكمة، إذا منعه القري، قال الرسول (ﷺ) :

ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم، فمن أصبح بقرائنه فهو دين عليه، فإن شاء اقتضاه، وإن شاء تركه⁽⁴¹⁾.

وفي السياق يستنتج الشوكاني : أن للنازل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعاً،

كالمطالبة بسائر الحقوق⁽⁴²⁾، مصداقاً لقول الرسول (ص) : أيما مسلم ضاف قوماً، فأصبح الضيف محروماً، فإن على كل مسلم نصره، حتى يأخذ له بقرى ليلته، من زرعه وماله⁽⁴³⁾؛ ومن ذلك كان الضيف معفى من حد السرقة، إذا أخذ من مال المضيف قدر قراه⁽⁴⁴⁾.

٥ ثالثاً : إحسان جمع المحاصيل.

أصل هذا الحق الاحساني قول الله عز وجل : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ⁽⁴⁵⁾ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ، وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ، وَالزَّيْتُونَ وَالرَّيَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ، وَلَا تُسْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأنعام : 141).

فالآية — رغم أن البعض يحملها على الزكاة — هي واردة في حق الحصاد والجني، للمبررات التالية :

- 1) الآية مكية، والزكاة لم تفرض إلا في المدينة للسنة الثانية للهجرة.
- 2) الآية وقت الوجوب بالحصاد، والزكاة تجب بعد الحصاد والدرس، والكيل، لمعرفة إذا كان النصاب متوفراً أم لا.
- 3) الآية نهت عن الإسراف، والزكاة لا تحتل الإسراف، لأنها محددة المقدار.

وإذن فالآية تعني إحسان جمع المحاصيل، الذي يتحدد، كجميع الحقوق الإحسانية، بالفضل لدى المالك، وبالحاجة في المستفيد.

لقد حمى القرآن هذا الحق بعقوبة قدرية شديدة، تحدثت عنها الآيات 17 — 33 من سورة القلم، حيث حكى القرآن عن أقوام صمموا أن يخرجوا الجني ثمار بساتينهم ليلاً، كيلا يشعر بخروجهم المحتاجون، فيسألونهم كفاية حاجتهم من هذا المحصول، حكى القرآن : أن هؤلاء لما وصلوا إلى بساتينهم، وجدوها قد أحرقت، حتى أنكروا مواقعها، عقاباً للحرمان بالحرمان، قصاصاً قدرياً من لدن العليم القدير، وقد علق القرآن على تنفيذ هذه العقوبة : ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ،

وللعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون (القلم : 33) ومن البديهي أنه لا عقوبة حيث لا واجب.

رابعا : إحسان قسمة التركة.

يعود هذا الحق إلى الآية الثامنة من سورة النساء : ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه، وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾ .
ورغم أن البعض، كالأئمة الأربعة، يرون الآية منسوخة بآيات الميراث والوصية، فإن الإمام البخاري أخرج عن ابن عباس : أن الآية محكمة، وأنها تثبت حقاً إحسانياً مستقلاً، أخذ به عدد من الصحابة، والتابعين، وأئمة الفقه الآخرين، قال الحسن البصري : هذه الآية ثابتة، ولكن الناس شحوا، وبخلوا⁽⁴⁶⁾.

ومقدار هذا الحق يتحدد في كل حالة بما يناسب، فتكفي حاجة المحتاجين، وفي نفس الوقت، لا يقع إجحاف بالورثة.

خامسا : إحسان الجوار.

الجار هو رفيق السفر، أو شخص مقيم بجانب الآخر، في حدود أربعين داراً من كل جانب، سئل الحسن البصري عن الجار؟ فقال : أربعين داراً أمامه، وأربعين خلفه، وأربعين عن يمينه، وأربعين عن يساره⁽⁴⁷⁾؛ وإحسان الجوار واجب بنص القرآن : ﴿ واعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وبالوالدين إحساناً، وبذي القربى واليتامى والمساكين، والجار ذي القربى، والجار الجنب ﴾ . (النساء 36).

وهو يتحدد بكفاية حاجة الجار من مال جاره، الفاضل عن كفايته وكفاية أهله : ما آمن بي من بات شبعان، وجاره جائع إلى جنبه، وهو يعلم⁽⁴⁸⁾ لقد حمى الإسلام إحسان الجوار بالمسؤولية الجنائية والمدنية عن موت الجار، كما سبق في إحسان الضرورة، فحقوق الجوار، على هذا المستوى، تصبح حقوق ضرورة.

سادسا : إحسان انتفاع الحاجة.

حق انتفاع الحاجة هو حق استفادة المحتاج من المال الفاضل للآخرين في شؤون حيوية، من نطاق مصلحة الفرد، أو مصلحة الجماعة؛ ويضم ثلاثة حقوق إحصائية :

1) حق الماعون : وهو حق استعارة أدوات المنزل لكفاية حاجة المحتاج، ممن لهم فاضل عن حاجتهم؛ وقد توعّد القرآن من يمتنع عن هذا الحق : ﴿ فويل للمصلين؛ الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون، ويمنعون الماعون ﴾. (الماعون 4 و6).

2) حق الظهر : وهو حق إركاب المحتاج بواسطة الدواب، أو وسائل النقل الحديثة، إذا كان المالك يتوفر على فاضل عن كفاية حاجته : من كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له⁽⁴⁹⁾.

3) حق الفحل، وهو حق استعارة فحول الضراب، بالنسبة لمربي المواشي، الذين لا فحول لهم للإجبال، عندما يوجد فائض عن الحاجة لدى الآخرين، وقد ورد عن الرسول ﷺ أنه نصّ على الحقوق الواجبة في الإبل والبقر والغنم، فقال في جملة ما قال :

إطراق فحلها...⁽⁵⁰⁾.

سابعا : إحسان الكفارات.

الكفارة وسيلة للتخلص من آثار مخالفة أو تقصير، تغلب عليها صفة العبادة، كما في هدي القوات، وهدي التمتع والقران، وقد تغلب عليها صفة العقوبة، كما في كفارة القتل، والإفطار في رمضان، وفدية الترفه في الحج.

يترتب عن الكفارة إحسان بموارد ذات أهمية، تنبئها عند معالجة كفارات الظهار، والقتل، والصيام، واليمين، والنذر، والحج، والحيض.

1) إحسان كفارة الظهار.

الظهار : أن يشبه الرجل زوجته بجزء من جسم الأم، فتحرم عليه الزوجة، حتى يعود عن ظهاره، ويكفر عنه بأحد ثلاثة أشياء مرتبة، لا ينتقل إلى الثانية حتى يعجز عن سابقتها.

أ — عتق رقبة، أو إخراج قيمتها، ومادامت كانت تشتري، على عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين، بثان مائة درهم شرعي⁽⁵¹⁾، ومادام هذا الدرهم يساوي 0,425 كرام من الذهب، فإن قيمة الرقبة ستكون (800 درهم \times 0,425 كرام \times 100 درهم مغربي) 34.000 درهم مغربي، أي ثلاثة ملايين، وأربع مائة ألف سنتيم مغربي توزع على المحتاجين.

ب — صيام شهرين متتابعين.

ج — إطعام ستين مسكيناً ما يعتبر طعاماً كافياً بعرف المجتمع، أو إعطاؤهم قيمة ذلك نقداً : ﴿والذين يظهرون من نسائهم، ثم يعودون لما قالوا، فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا، ذلكم توعظون به، والله بما تعملون خبير، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا، فمن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً﴾ (المجادلة : 3 - 4).

(2) إحسان كفارة القتل.

في القتل خطأ تجب الكفارة، مع أداء الدية لأولياء الضحية، كما تجب في القتل العمد — لدى الإمامين مالك والشافعي — فيما إذا عفا الورثة عن القاتل، وظل حياً.

والكفارة هنا هي كفارة الظهار بتكوينها، وترتيبها : عتق رقبة، أو إعطاء قيمتها للمحتاجين، أي قيمة 340 كرام من الذهب، ثم صيام شهرين متتابعين، ثم إطعام ستين مسكيناً، أو إعطاؤهم قيمة ذلك نقداً.

(3) إحسان كفارة الصيام.

الإفطار في رمضان عمداً بجماع، أو بالأكل، أو الشرب، أو غيرها، يوجب الكفارة إلى جانب القضاء، والكفارة هنا، أيضاً، هي نفس الكفارة

السابقة، محتوئاً وترتيباً، عتق رقبة أو إخراج قيمتها، ثم صيام شهرين متتابعين، ثم إطعام ستين مسكيناً؛ قال أبو هريرة :

أتى النبي ﷺ رجلٌ، فقال : هلكت! قال : ولم؟ قال : وقعت على أهلي في رمضان، قال : فأعتق رقبة، قال : ليس عندي، قال : فصم شهرين متتابعين، قال : لا أستطيع، قال : فأطعم ستين مسكيناً⁽⁵²⁾.

هذا، ويوجد في الصيام نوع آخر من الكفارة، يسمى الفدية، وهو خاص بمن يسمح لهم بالإفطار، لعذر، كالشيخ، والمريض الذي لا يرجى برؤه، والمرضع التي تخاف على ولدها، والحبل، والمقصر في قضاء صيام واجب؛ ومقدار الفدية هنا هو إطعام مسكين واحد عن كل يوم من الصيام : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين ﴾ (البقرة 183).

4) إحسان كفارة اليمين والنذر.

اليمين ثلاثة أنواع :

أ — يمين اللغو، وهي اليمين التي تجري على اللسان من غير قصد، كلا والله، وبلى والله؛ وهي كذلك اليمين التي يحلف فيها الشخص على يقين أو على ظن، أن الأمر كما حلف عليه، ثم يبدو الأمر بخلاف ذلك، وهذه لا كفارة فيها.

ب — يمين الغموس، وهي اليمين التي يحلف بها الشخص متعمداً، كاذباً، ليمتنع عن حق الغير، أو ليأخذ حق الغير، وهذه فيها الكفارة لدى الإمام الشافعي استناداً إلى الآية أدناه.

ج — اليمين المعقودة، وهي اليمين التي يحلف فيها الشخص بإدراك تام : أن يقوم بعمل، أو يتركه، وهذه نجب فيها الكفارة اتفاقاً.

والكفارة هنا تراعي الوضعية الاقتصادية للمكلف، فالفادر اقتصادياً يخير بين ثلاثة أشياء :

أ — إطعام عشرة مساكين ما يعتبر عرفاً طعاماً كافياً، أو إعطاؤهم قيمة ذلك نقداً.

ب — كسوة عشرة مساكين ما يعتبر عرفاً كساء واقياً من الحر والبرد.
ج — عتق رقبة أو اخراج قيمتها، أي قيمة 340 كرام من الذهب.
أما غير القادر اقتصادياً فيصوم ثلاثة أيام :

﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان، فكفارته إطعام عشرة مساكين، من أوسط ما تطعمون أهليكم، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم، واحفظوا أيمانكم ﴾. (المائدة : 91 — 93).

ونفس هذه الكفارة تجب في النذر عند عدم الوفاء بالمنذور، مثل أن يقول الشخص، له عليّ أن أصوم ثلاثة أيام، ثم لا يصوم.

(5) إحسان كفارة الحج.

الحج مناسبة شعائرية وعبادية بالمعنى العام للعبادة، ينهض بها المسلمون عن طريق تدارس شؤونهم العامة واتخاذ القرارات الإجمالية بشأنها : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ﴾. (المائدة 99).

ومن ثم، كان الحج مناسبة للإحسان لأهل الحرم، ثم للمحتاجين أينما كانوا.
اتخذ الإحسان بالحج ثلاث صور : الجزاء، والفدية، والهدي.

أ — إحسان الجزاء

المحرم الذي يعتدي على صيد بري، بمنطقة الحرم، أو خارجها، تلزمه كفارة عن هذا الاعتداء، بذبح هدي يستفيد منه محتاجو الحرم أولاً، ثم أي محتاج بعد ذلك؛ والهدي أقله شاة، وأوسطه بقرة، وأكثره بدنة من الإبل، يؤخذ على أساس المماثلة بين الصيد المعتدي عليه وما يعتبر عوضاً عنه، وذلك بتحكيم عدلين، لهما بصر بقيمة الصيد، وأمثاله، بالمنطقة.

فإذا لم يصل التقدير إلى قيمة هدي، اشترى بالقيمة المقدرة طعام، يوزع على المحتاجين، وعند العجز تتحول الكفارة إلى صيام بقدر الإطعام، فيصوم

المعتدي يوماً عن كل وجبة إطعام : ﴿ يَأْيِهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ، وَأَنْتُمْ حَرَمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ، هَدِيًّا بِالْغِ كَعَبَةٍ، أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا، لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾. (المائدة 97).

(ب) إحسان فدية الحج.

الحاج هو الشَّعْبُ الذي اغبر رأسه، وتفرق شعره، وهو التَّفِيلُ، الذي ترك التطيب، ذكرى ليوم النشور، وتدريباً على الخشونة وتحمل مشاق الحياة، بهدف التهيؤ لمهمات الأمور، وعلى رأسها الجهاد في سبيل الله تعالى؛ ولذا فإذا ترفه الحاج، بأن لبس الخيط، أو تطيب، أو أذهن، أو أزال الأذى، أو حلق أو قصر شعره، وجبت عليه فدية، يُحسن بواسطتها إلى المحتاجين، وهذه الفدية واحدة من بين ثلاثة على سبيل التخير : ذبح هدي بالحرم صيام ثلاثة أيام، إطعام ستة مساكين : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا، أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نَسْكَ ﴾. (البقرة 195).

ج — إحسان الهدي.

توجد — كوسيلة للإحسان في الحج — إضافة إلى هدي الجزاء والفدية — خمسة أهداء، هدي التمتع والقران، وهدي الجبر، وهدي الإحصار، وهدي القوات وهدي إفساد الحج :

1 — فمن تمتع بأن جمع بين الحج والعمرة في سفر واحد إلى الأماكن المقدسة، إما في صورة القران، أي بالإحرام بالحج والعمرة معاً، في أن واحد، وإما في صورة التمتع، أي بالإحرام بالعمرة أولاً، وبعد نهايتها، يحرم بالحج، من تمتع على إحدى الصورتين، يجب عليه أن يقدم هدياً، شكراً لله تعالى على نعمة أداء نسكين بسفر واحد : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَمَا اسْتَيْسَرَ فِي الْهُدْيِ ﴾. (البقرة 195).

2 — ومن أخل بواجب من واجبات الحج، كترك الإحرام من الميقات

وترك التلبية، وترك رمي الجمار،... هذا يجب عليه أن يذبح هدياً بالحرم، إحساناً إلى المحتاجين.

3 — ومن أحصر عن الحج، بواسطة السلطة العامة، أو بواسطة المرض، أو ضياع النفقة، هذا المحصر يحيل، وعليه حج في العام القابل، مع تقديم هدي؛ شكراً لله تعالى على رخصة التحلل، ومراعاة أعذار الإنسان : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله، فإن أحصرتم، فما استيسر من الهدي ﴾. (البقرة 195).

4 — ومن فاتته الحج، كأن يأتي إلى عرفة صباح يوم النحر، عليه أن يحول حجه إلى عمرة، ويحج في عام قابل، ويقدم هدياً، شكراً لله تعالى على رخصة التحلل.

5 — ومن أفسد حجة، بأن وطئ مثلاً قبل التحلل الأول برمي جمرة العقبة هذا يجب عليه أن يحج في قابل، ويقدم هدياً كذلك.

وكل هذه الأهداء تتحول، عند العجز، إلى صيام ثلاثة أيام في الحج، هي اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة، وسبعة أيام عند الرجوع إلى بلده⁽⁵³⁾.

6) إحسان كفارة الحيض.

هذه الكفارة تجب على من يطأ المكلف زوجته في الحيض، أو بعد انقطاع الدم، وقبل الاغتسال، وهي دينار، أي قيمة 4,25 كرام من الذهب عند الوطء في الحيض، ونصف دينار، عند الوطء بعد الطهر، وقبل الاغتسال؛ روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الذي يأتي امرأته، وهي حائض، دينار، أو نصف دينار.

قال ابن عباس : إذا أصابها في الدم، فدينار، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار⁽⁵⁴⁾.

III . — إحسان الإمامة.

يقوم إحسان الإمامة على واجب الدولة في كفاية حاجات المحتاجين،

العجزة عن العمل، بواسطة موارد الإحسان التالية : زكاة الأموال، زكاة الأشخاص، حقوق المحتاجين على بيت المال، الإنفاق في سبيل الله :
أولاً : إحسان زكاة الأموال.

المال الزكوي مال يملكه صاحبه ملكية تامة، بلغ النصاب، مر عليه الحول من تاريخ الملك والنصاب، ليس على مالكة دين يستغرق النصاب، أو ينقص منه؛ هذا المال، في علاقته بالزكاة، نوعان : نوع يزكى رأس ماله ودخله، ونوع يزكى دخله فقط، ونضيف إلى ذلك زكاة الأموال الحديثة، التي تلحق بأحد الصنفين :

1) الأموال المزكاة لرأس المال والدخل.

تضم هذه الأموال :

أ — المواشي بأنواعها : الإبل، وتزكى بنسبة تقارب 2 %، والبقر، وتزكى بنسبة تقارب 5 ر 2 %، والغنم، وتزكى بنسبة تتذبذب بين 5 ر 2 % و 1 %، والخيول، وتزكى بنسبة 5 ر 2 %.

ب — النقود بأنواعها المعدنية والورقية والكتاتية، وتزكى بنسبة 5 ر 2 %، مع اعتبار النصاب بقيمة 85 غراما من الذهب الخالص غير المصنع.

ج — الذهب والفضة المدخرين في شكل سبائك، أو حُلِيِّ النساء، أو أدوات منزلية، ويزكى، في الأحوال الثلاثة، بنسبة 5 ر 2 % مع اعتبار النصاب بـ 85 غراما في الذهب، و 595 غرام من الفضة.

د — عروض التجارة، وتزكى زكاة النقود، بنسبة 5 ر 2 %.

هـ — الديون، وتزكى بنسبة 5 ر 2 %.

2) الأموال المزكاة للدخل وحده.

تضم هذه الأموال :

أ — الحاصلات النباتية، التي تزكى سواء كانت حبوباً، كالقمح والشعير،

أو كانت ثماراً، كالتمر والزيتون، والعنب، أو كانت فواكه كالتفاح، والإجاص، والبرتقال، أو كانت خضروات كالطماطم والبقول؛ لربط القرآن الزكاة بالمالية : ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾. (التوبة 104).

ونسبة الزكاة في الحاصلات النباتية هي نصف العشر عند وجود كلفة ومشقة في الإنتاج، والعشر كاملاً عند انعدام ذلك، كما في حالة السقي بالأمطار والأنهار.

والنصاب هو خمسة أوسق، أي 652,800 كلغ.

ب — العسل، ويزكى بنسبة العشر أو نصفه، عند وجود الكلفة أو انعدامها، إذا توفر النصاب، وهو عشرة أفرق، أي : 60,928 كلغ.

ج — المعادن بأنواعها الجامدة والسائلة، وتزكى بنسبة 5 ر 2 %، إذا بلغ المستخرج منها النصاب، أي 85 غراماً من الذهب، و 595 غرام من الفضة، وقيمة نصاب الذهب فيما سواهما.

د — الرّكاز، وهو دفن ما قبل الإسلام، يعثر عليه شخص بمحض الصدفة، ويعود النظر فيه للإمام، وله صلاحية تخميسه، لقول الرسول (ﷺ) : في الرّكاز الخمس⁽⁵⁵⁾.

هـ — مستخرجات البحر من السمك والعنبر وغيرهما، وتزكى بنسبة 5 ر 2 % إذا بلغت النصاب، وهو قيمة 85 غراماً من الذهب.

(3) الأموال الحديثة.

تضم هذه الأموال :

أ — العمارات، وتزكى بنسبة 10 % من إجمالي الغلة، أو 5 % من صافي الغلة، قياساً على الأرض الزراعية، والنصاب هو قيمة خمسة أوسق من أقل مايكال من المزروعات.

ب — المصانع بمختلف أنواعها، وتزكى غلتها، على نفس الأساس، وبنفس النصاب والنسبة التي في العمارات.

ج — الأسهم، وهي شهادة بالملكية في شركات، أو مصانع، تزكى حسب نوعية استعمالها :

فالأسهم في شركة صناعية، حيث تتحول مبالغها إلى رأس مال قار، تزكى زكاة المصانع السابقة، بنسبة 10 % من إجمالي الغلة، أو 5 % من صافي الغلة. والأسهم التي تظل مبالغها في شكل بضائع تجارية تزكى زكاة عروض التجارة بنسبة 25 %.

والأسهم، التي تصبح هي نفسها بضاعة في سوق القيم، أي البورصة، تزكى زكاة عروض التجارة، بنسبة 25 %، على أساس القيمة الفعلية في السوق.

د — السندات، وهي وثائق بديون القرض، وتزكى زكاة الديون، بنسبة 25 %، كما تزكى زكاة عروض التجارة، إذا تحولت إلى بضاعة سوق القيم، بنسبة 25 % كذلك؛ وفي هذه الحالة الأخيرة تمس الزكاة مبلغ السند دون فوائده، فهذه رباً محرم يخرج عن ملكية الفرد إلى ملكية المجتمع، كفيء للمسلمين.

هـ — دخول العمل، في شكل الرواتب أو الأتعاب، وتزكى زكاة النقود، باعتبارها فائدة، عند اكتمال النصاب، ومرور الحول⁽⁵⁶⁾.

إن أموال الزكاة تجمعها الدولة، لتوزعها على المحتاجين، وعلى أساس الاستثمار ما أمكن : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْغَارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ . (التوبة 60).

ثانياً : إحسان زكاة الأشخاص.

هذه الزكاة تجب على كل شخص مسلم، مهما كان نوعه، وسنه، بمناسبة شهر رمضان، وهي صاع من غالب قوت البلد، أو قيمته نقداً؛ ويزن الصاع حوالي 2176 غرام.

تقوم الدولة، يومين أو ثلاثة قبل عيد الفطر، بجمع زكاة الأشخاص، لتوزعها على المحتاجين، من جيران الصدقة أولاً، ثم من غير الجيران إن فضل فاضل، وعلى أساس الاستثمار ما أمكن، كما سبق في زكاة الأموال.

ثالثاً : إحسان حقوق المحتاجين على موارد بيت المال.

للمحتاجين حق كفايتهم على موارد بيت المال، التي تتكون من موارد الجهاد، ومن موارد الفئ بالمعنى العام.

(1) موارد الجهاد.

تتكون موارد الجهاد من الغنيمة. والفئ، بالمعنى الخاص، والخراج، والجزية.

أ — الغنيمة : ما يأخذه المسلمون من أموال أعداء الإسلام عن طريق الحرب؛ والغنيمة المنقولة يأخذ أربعة أخماسها المجاهدون، بينما الخمس الخامس، مضافاً إليه الغنائم العقارية تأخذها الدولة المسلمة، لتنفق منهما على المصالح العامة ومرافق الإحسان.

﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه، وللرسول، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، إن كنتم آمنتم بالله، وما أنزلنا على عبدنا ﴾ (الأنفال 41).

ب — الفئ (بالمعنى الخاص) : وهو ما يؤخذ من أعداء الإسلام دون حرب، هذا الفئ، كالغنيمة العقارية، تأخذها الدولة، لتنفق منه، على أساس الحاجة، ومع مراعاة عوامل التحفيز على الإنتاج والإبداع، على المصالح العامة ومرافق الإحسان أيضاً :

﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى، فلله، وللرسول، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، كيلا يكون دولة⁽⁵⁷⁾ بين الأغنياء منكم ﴾ (الحشر 7).

وقد كانت مجالات الإحسان من موارد الفئ في صدر الإسلام تضم :

كفاية حاجات الترمّل، واليتيم، والشيخوخة، والطفولة⁽⁵⁸⁾، والزمانة، والمرض، والعطب، وأداء الديون المشروعة، وإقراض الفلاحين المحتجين، وإحصان الشباب الراغب في الزواج.

ج - الخراج : وهو تكليف مالي يفرض على الأرض المفتوحة عنوة، مع إقرار الأرض بيد أصحابها؛ إنه تكليف دائم، لا يسقط بإسلام أصحاب الأرض؛ وهذه كانت وضعية الأراضي بكل من العراق، والشام، ومصر، وشمال إفريقيا.

لقد كانت أراضي الخراج بالسواد (العراق الحالي مع زيادة) تمد - سنويا - خزينة الدولة بالمدينة المنورة، على عهد عمر بن الخطاب (ر) ، ب 032. 940 طن من القمح، وب 36.000.000 درهم شرعي، أي حوالي 180 مليار سنتيم مغربي.

د - الجزية : تكليف مالي يوضع على القادرين على حمل السلاح من اليهود والنصارى، والمجوس، المتمتعين برعوية الدولة المسلمة، التي تضمن لهم الاستفادة من موارد الدولة الإحسانية وغيرها، وتكفل لهم حرية عقائدهم واحترام أموالهم، ومشاعرهم، لحد أن هؤلاء لا يكلفون بالجهاد كدفاع عن عقيدة، هم يؤمنون بغيرها.

ومقدار الجزية متغير حسب الظروف، تمول منه نفقات المصالح العامة، ونفقات الإحسان.

(2) موارد الفيء (بالمعنى العام).

تضم هذه الموارد العشور، والأموال التي ليس لها مالك معين، ومداخيل الثروات العامة :

أ - العشور تكليف مالي، متغير المقدار، يفرض على التجار المسلمين، وأهل الذمة، والمستأمنين؛ إذا انتقلوا، داخل دار الإسلام، من بلد إلى بلد آخر؛ وذلك مقابل حماية الدولة لهم ولأموالهم، ومقابل ما توفره الدولة من ظروف ملائمة خارج بلدتهم للربح الوفير.

ب — الأموال التي ليس لها مالك معين تضم الأموال التي توفي مالكيها دون وارث، والأموال التي جهل مالكوها، كالغصب، والعواري، والودائع، واللقطات، التي لا يعرف واضع اليد عليها إلى من يردها؛ فهذه كلها تأخذ حكم الفيء، لتمون نفقات المصالح العامة، ونفقات الإحسان.

ج — مداخيل الثروات العامة، كالمعادن، وأراضي الدولة، وأملاكها بصفة عامة، فهذه، أيضاً، تأخذ حكم الفيء بآثاره السابقة.

رابعا : إحسان الإنفاق في سبيل الله تعالى.

سبيل الله هي مجموع الأنظمة، وعلى رأسها الجهاد، التي تكون المنهج الإسلامي، الهادف إلى تحقيق عبودية الإنسان لله تعالى في الأرض، وسيادة منهجه، بصفته التعبير الحقيقي عن مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة : ﴿الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت﴾. (النساء 57).

فالإنفاق في سبيل الله يشمل الإنفاق في سبيل الجهاد، وبناء الدولة المسلمة، ويشمل الإنفاق في سبيل كفاية حاجات المحتاجين في الأمة : ﴿وأنفقوا في سبيل الله، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾. (البقرة : 194)؛ فكما تتحقق التهلكة بغياب الجهاد عن الساحة الإسلامية، كذلك تتحقق بانعدام التضامن، والتآخي، والتكافل، نتيجة لانعدام المشاركة الوجدانية، وإنقاذ الجياح والعراة والمرضى والجهلة.

يقول الإمام ابن حزم الظاهري في هذا المجال : «وفرض على الأغنياء، من أهل كل بلد، أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف، بمثل ذلك، وبمسكن يكتفون من المطر والصيف، والشمس، وعيون المارة»⁽⁵⁹⁾.

ومثله قال القاضي أبو بكر ابن الغربي وأبو عبد الله القرطبي، وأحمد المسناوي، وعلال الفاسي⁽⁶⁰⁾.

إن إحصان الإنفاق في سبيل الله يستند إلى إشارة الرسول (ﷺ) بالتكافل بين المهاجرين والانصار، غداة الهجرة، كما يستند إلى قول عمر بن الخطاب (ر) عام الرمادة (18 هـ / 639) : الحمد لله، لو أن الله لم يفرجها، ماترت أهل بيت، لهم سعة، إلا أدخلت معهم أعدادهم من الفقراء، فلم يكن اثنان يهلكان من الطعام على ما يقيم واحداً⁽⁶¹⁾.

وأخيراً :

هذه دعائم الإحصان وقواعده، في مستوياته الثلاثة : للقرابة، وللتساكن، وللإمامة؛ وهي تقدم وسيلة فعالة، تحقق الكفاية لكل متساكن بالعمل، أو بالبذل، فتبني التكافل، وتنمي روح التضامن والتآخي في المجتمع المسلم، والأمة الإسلامية بعامه، وهي بذلك، تمثل علاجاً مستعجلاً لواقع الأمة المتفكك والمتردّي، يجب البدء به في إعادة صياغة المجتمع المسلم، وتخليصه من رواسب الاستعمار، والتبعية الحضارية، قبل أي مجال آخر كالنظام الجنائي، ونظام الشورى، وما إليهما : ﴿ ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا ﴾ (الكهف 10). وصدق الله العظيم.

- (1) طبع دار النشر المغربية، الدار البيضاء المغرب. ط : 1.
- (2) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 796. 2.
- (3) مسند أحمد ج : 2، ص 310 وهو حسن.
- (4) مشكاة المصابيح، رقم : 167.
- (5) صحيح البخاري بشرح الفتح، ج 6. ص 149.
- (6) انظر تفسير القرآن العظيم، ج 3 ص 385، وجامع البيان ج 5، ص 166، وأحكام القرآن لابن العربي، ص : 621، والجامع لأحكام القرآن ج 6، ص 190، والبداية والنهاية ج 13، ص 119، وتفسير المنار ج 6، ص 405، وفي ظلال القرآن، ج 2، ص : 740.
- (7) سنن ابن ماجه، رقم : 784. 1 والشجاع (بضم الشين وكسرهما) الحية الذكر، والأقرع : الثعبان الذي لا شعر على رأسه لكثرة السم.
- (8) انظر : سنن الترمذي، رقم : 656، 659.
- (9) سنن ابن ماجه، رقم : 4.100.
- (10) صحيح مسلم رقم : 2500، وأرمل القوم : تَقَدَّ زَادُهُمْ.
- (11) صحيح مسلم رقم : 2.319.
- (12) سنن ابن داود، رقم : 1.678.
- (13) سنن الترمذي، رقم : 2.446.
- (14) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 3.574.
- (15) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 3.284.
- (16) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 1.437 : والفسيلة : النخلة الصغيرة.
- (17) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 41.
- (18) الأموال، ص : 676 — 677. ويقدر ثمن الحمل في المغرب بما بين 8.000 وعشرة ألف درهم مغربي.
- (19) صحيح مسلم رقم : 1.536.
- (20) انظر : المبادئ الاقتصادية في الاسلام، ص : 15، والنظام السياسي والاقتصادي في الاسلام، ص : 25.
- (21) إعلام الموقعين ج 2، ص 156.
- (22) المحلى ج 10، ص : 101.
- (23) صحيح البخاري بشرح الفتح ج 6، ص : 192.
- (24) سنن أبي داود، رقم : 4.673.
- (25) الرحم اسم لكافة الأقارب، بقطع النظر عن الإرث، وعن المحرمية.
- (26) المحرم (بفتح الميم والراء) : القريب الذي لا يحل له التزوج من قريبه، لو قدر أحدهما رجلا والآخر أنثى.
- (27) صحيح مسلم رقم : 1.714.
- (28) انظر الميزان الكبرى ج 2، ص 138، ورحمة الأمة ج 2 ص : 91.

- (29) صحيح مسلم، رقم : 997.
- (30) مشكاة المصابيح، رقم : 2.781.
- (31) سنن الترمذي رقم : 647. والمرة (بكسر الميم وتشديد الراء) : القوة البدنية، والسوي، السليم الأعضاء والعقل.
- (32) انظر : الهداية ج 2، ص 47، وتبيين الحقائق ج 3، ص 63.
- (33) مسند الامام أحمد، ج 2 ص : 33.
- (34) سنن أبي داود، رقم : 2.615.
- (35) سنن ابن ماجه، رقم : 2.301. والخبنة (بضم فسكون) ما يحمل في الثياب الملبوسة.
- (36) المحلى ج 10، ص 522.
- (37) القود : القصاص.
- (38) المحلى ج 10، ص : 522. والعواقل جمع عاقلة، وهم القرابة الذين يرثون.
- (39) موطأ الإمام مالك برواية يحيى الليثي، ص : 229.
- (40) مسند الامام أحمد ج : 2، ص : 380.
- (41) الأدب المفرد بشرح فضل الله الصمد ج 2، ص : 217.
- (42) نيل الأوطار ج 8، ص : 163.
- (43) سنن الدارمي ج 2، ص : 98.
- (44) المغني ج 8، ص : 254.
- (45) المعروشات : ما يعلق على الأعواد، كالكرور.
- (46) الجامع لأحكام القرآن ج 5، ص : 48، وصحيح البخاري بشرح الفتح ج 8، ص : 181.
- (47) الأدب المفرد بشرح فضل الله الصمد ج : 1، ص : 192.
- (48) صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم : 5381.
- (49) صحيح مسلم، رقم : 1.728.
- (50) صحيح مسلم، رقم : 988.
- (51) انظر صحيح البخاري بشرح الفتح ج 1، ص 520.
- (52) صحيح مسلم رقم : 1.111، وصحيح البخاري بشرح الفتح ج 6، ص : 194.
- (53) منذ موسم 1404 هـ، تدخل البنك الإسلامي للتنمية، فحافظ على فعالية إحسان الحج، حيث وزع في التجربة الأولى 186.000 رأس غنم على المحتاجين في قارتي افريقيا وآسيا : كانت التجربة 1404 هـ / 1984 م.
- (54) سنن أبي داود، رقم : 2.169، وإرواء الغليل، رقم : 197. والحديث صحيح.
- (55) صحيح البخاري بشرح الفتح ج 3، ص 289.
- (56) انظر كتابنا : الزكاة وتطبيقاتها المغربية حتى 1319 هـ، وفقه الزكاة للقرضاوي.
- (57) الدول (بضم ففتح)، ما يتداول من الأموال بين الناس.
- (58) كان عمر بن الخطاب يفرض لكل طفل، بمجرد ميلاده، 100 درهم، ويزيده مع تقدم السن؛ والقوة الشرائية للدرهم كانت بمقدار عشرة دراهم لكبش متوسط يصلح للأضحية.
- (59) المحلى ج 6، ص : 156.
- (60) أحكام القرآن لابن العربي، ص : 59 — 60، والجامع لأحكام القرآن ج 2، ص : 242، ونوازل محمد المسناوي، ص : 37 — 40، والنقد الذاتي، ص 163.
- (61) الأدب المفرد بشرح فضل الله الصمد ج 2، ص 25.